

Distr.: General
5 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	معلومات عامة	١-٥	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والسياسية والقانونية	٦-٢٨	٤
ألف -	التطورات التي طرأت مؤخرا	٦-٢٥	٤
باء -	العلاقات الخارجية	٢٦-٣١	١٢
ثالثا -	الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية	٣٢-٥٤	١٣
ألف -	لمحة عامة	٣٢-٣٨	١٣
باء -	العمالة	٣٩-٤١	١٦
جيم -	الموارد المعدنية	٤٢-٤٦	١٧
دال -	السياحة	٤٧-٥٠	٢٠
هاء -	القطاعات الاقتصادية الأخرى	٥١-٥٤	٢١



٢٣	٥٧-٥٥		رابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة
			ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
٢٣	٥٥		والشعوب المستعمرة
٢٣	٥٦		باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٢٣	٥٧		جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - معلومات عامة

١ - كاليدونيا الجديدة^(١)، إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي يقع في المحيط الهادئ، على بعد ١٥٠٠ كيلومتر تقريبا إلى الشرق من أستراليا، و ١٧٠٠ كيلومتر تقريبا إلى الشمال من نيوزيلندا. وتتكون من جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، ومن جزر أصغر تعرف بجزر لويالي (أوفيا، وماري، وليفو، وتيغا)، وتضم أرخبيل بيلاب، وجزيرة باين، وجزر هون. وتوجد أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالي. وتبلغ مساحة غراند تير ١٦٧٥٠ كيلومترا مربعا، ومساحة الإقليم ١٩١٠٣ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة، نوميا، في الجزء الجنوبي من جزيرة غراند تير. وينقسم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات هي مقاطعتا الشمال والجنوب (الواقعتان على جزيرة غراند تير) ومقاطعة جزر لويالي. واللغة الرسمية هي الفرنسية، بينما يتكلم السكان نحو ٢٨ لهجة ميلانيزية - بولينيزية.

٢ - واتضح في آب/أغسطس ٢٠٠٤، من تعداد سكاني أجراه المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية، أن عدد سكان كاليدونيا الجديدة يبلغ ٢٣٠ ٧٨٩ نسمة، أي بزيادة قدرها ٣٣ ٩٥٣ نسمة، أو نسبة ١٤,٧ في المائة، على آخر تعداد أجرى في عام ١٩٩٦^(١). وبناء على تقييم أحدث، قدر عدد السكان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بحوالي ٢٤٠ ٤٠٠ نسمة^(٢). وكان تعداد ٢٠٠٤، الذي ركز على التجمعات الإقليمية للسكان بدلا عن التركيز على التجمعات الإثنية، قد أثار خلافا وتمت مقاطعته من قبل حركة الشعوب الأصلية، التي لم يرضها حذف أسئلة تتعلق بالانتماءات الإثنية إثر تدخل رئيس جمهورية فرنسا، الذي وصف الأسئلة بأنها مشينة وغير قانونية.

٣ - ونتيجة لذلك، أصبحت المعلومات الوحيدة المتاحة من مصدر رسمي هي معلومات ترجع إلى عام ١٩٩٦. وحسب تعداد ١٩٩٦، يتألف السكان من الشعوب الميلانيزية الأصلية المعروفة باسم الكاناك (٤٢,٥ في المائة)؛ ومن أشخاص منحدرين من أصول أوروبية، معظمهم من الفرنسيين (٣٧,١ في المائة)؛ ومن الواليسيين (٨,٤ في المائة)؛ والبولينيزيين (٣,٨ في المائة)؛ ومن أعراق أخرى وبخاصة الإندونيسيين والفيتناميين

ملاحظة: اقتبست المعلومات الواردة في هذا التقرير من مصادر منشورة، تشمل مصادر حكومة الإقليم، والمعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام. بمقتضى المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) Institut de la Statistique et des Etudes Economiques, 2004 – Nouvelle Calédonie

(٢) Institut de la Statistique et des Etudes Economiques de Nouvelle Calédonie (ISEE)، أرقام عام ٢٠٠٦ الاقتصادية الاجتماعية - بيانات ديمغرافية.

(٨,٢ في المائة). واتضح من التعداد أن نصف عدد السكان تقريبا كانوا في ذلك الوقت دون سن الخامسة والعشرين.

٤ - وعلى الرغم من حدوث زيادة ملموسة في عدد سكان كاليدونيا الجديدة منذ عام ١٩٩٦، ظلت الخصائص الديمغرافية دون تغيير جوهري؛ فغالبية السكان (٧٠ في المائة) يعيشون في مقاطعة الجنوب، حول منطقة نوميا الكبرى أساسا، بينما يعيش نحو ٢٠ في المائة في مقاطعة الشمال، وما يقارب ١٠ في المائة في جزر لويالتي. وفي عام ١٩٩٦، كان الكانك الأصليون يشكلون نسبة ٧٨ في المائة تقريبا من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧ في المائة من سكان الجزر، لكن نسبتهم لم تتجاوز ٢٥,٥ في المائة من سكان مقاطعة الجنوب. وفيما يتعلق بثاني أكبر مجموعة سكانية في الإقليم، وهم الأشخاص المنحدرون من أصول أوروبية، فتعيش نسبة ٨٩ في المائة منهم في مقاطعة الجنوب.

٥ - وقد أحدث اتفاق نوميا (A/AC.109/2114، المرفق)، الذي تم التوقيع عليه، في أيار/مايو ١٩٩٨، بين حكومة فرنسا وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني المؤيدة للاستقلال وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد للاندماج، تغييرا جذريا في الهياكل السياسية والإدارية لكاليدونيا الجديدة. وبمقتضى أحكام الاتفاق، اختارت أطراف الاتفاق في كاليدونيا الجديدة، التوصل إلى حل عن طريق التفاوض والتحول تدريجيا إلى الاستقلال الذاتي عن فرنسا، بدلا عن إجراء استفتاء فوري على الوضع السياسي. وبدأ نقل السلطة من فرنسا في عام ٢٠٠٠، ومن المقرر أن ينتهي بإجراء استفتاء خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨، ليختار الإقليم فيه الاستقلال التام أو شكلا من أشكال الحكم المرتبط بفرنسا. وترد في الفرع الثالث أدناه السمات الاقتصادية وخصائص العمالة لكاليدونيا الجديدة، فضلا عن وصف الجهود الجارية لتنفيذ سياسة ترمي إلى معالجة أوجه الاختلال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بين مقاطعة الجنوب الأكثر رخاء وبين مقاطعة الشمال وجزر لويالتي، الأقل نموا.

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

ألف - التطورات التي طرأت مؤخرا

٦ - لم تعد كاليدونيا الجديدة تعتبر من أقاليم ما وراء البحار بعد أن صادق شعب الإقليم على اتفاق نوميا ودوّنت أحكامه في القانون الفرنسي. وتصفها حكومة فرنسا عوضا عن ذلك بأنها كيان قائم بذاته، أفردت له وحده مؤسسات خاصة ستنتقل إليها تدريجيا بعض سلطات الدولة غير القابلة للنقض. وقد وردت بعض التفاصيل عن الجوانب السياسية

والتشريعية لعملية نوميا وعن الترتيبات المؤسسية الجديدة، في تقرير عام ٢٠٠٥ (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/13، الفقرات ٦-١٠ والفقرتان ٣٠ و ٣١).

٧ - ولمدة ٢٥ عاما، ظل الحزب المناهض للاستقلال (حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، الذي أعيدت تسميته بعد ذلك بحزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية)، مهيمنا على النظام الحزبي في كاليدونيا الجديدة. وقد انتهت هيمنة الحزب الواحد هذه قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات العامة، التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٤، بظهور حزب جديد وفوزه في الانتخابات، هو حزب المستقبل المشترك^(٣). وكسلفه حدد الحزب الجديد خطه السياسي بمعارضة الاستقلال التام عن فرنسا، لكنه يجذب، فيما يبدو، توافق الآراء مع حركة شعوب الكاناك الأصلية والدخول في حوار معها، ويؤيد الإنفاذ التام لاتفاق نوميا. وتشكل حركة السكان الأصليين هذه جزءا من جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وهي ائتلاف مكون من عدة جماعات مؤيدة للاستقلال، يتمثل رأيها في أن يكون أي تصويت مستقبلي بشأن مركز كاليدونيا الجديدة منصبا على التمتع بالاستقلال التام، عوضا عن تأييد استمرار العلاقة مع فرنسا^(٤).

٨ - وأتت أحدث إضافة تشهدها الساحة السياسية في كاليدونيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حينما أعلن تنظيم "الاتحاد من أجل الكاناك والعمال المستغلين" المكون في معظمه من الكاناك، عن تشكيل حزب جديد هو حزب العمل. وركز الحزب الذي يؤيد الاستقلال بقوة، منهجه السياسي على التنفيذ التام لاتفاق نوميا، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وضرورة أخذ حالة العمال الكاناك في الاعتبار، وبخاصة في ضوء عدم المساواة في توزيع ثروة الإقليم. وأعرب رئيس الحزب الجديد، جيرار جودار، عن رأي مفاده أن جبهة الكاناك لم تعد تؤدي دورها في المعارضة على النحو الواجب، لفشلها في كفالة إحراز تقدم مرض تجاه تنفيذ اتفاق نوميا^(٥). ويعتزم الحزب الجديد خوض انتخابات المجالس البلدية، المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠٠٨^(٦).

٩ - وقد عانت جميع الأحزاب والتجمعات السياسية من التوترات والانقسامات الداخلية. وفي عام ٢٠٠٥، قام مؤسس حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية ورئيسه لفترة طويلة من الزمن، جاك لافلير، بتأسيس حزب جديد معارض

(٣) السلطة القائمة بالإدارة، "L'évolution de la Nouvelle Calédonie 2004".

(٤) Economist Intelligence Unit, Country Report (December 2005).

(٥) Les Nouvelles Calédoniennes, 19 November 2007.

(٦) Radio New Zealand, November 2007.

للاستقلال، هو حزب التجمع من أجل كاليدونيا، بعد أن وجه نقدا لاذعا للحزب القديم بسبب فشله في التغلب على حزب المستقبل المشترك^(٧). بيد أن كلا من حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية وحزب المستقبل المشترك شغل بخلافاته الداخلية حول قائمته الانتخابية، أثناء الفترة التمهيديّة للانتخابات البرلمانية الفرنسية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر الفقرة ١١ أدناه)، في مواجهة التحديات التي مثلتها انسلاخات بعض المرشحين الذين قرروا خوض الانتخابات ضد رفاقهم القدامى^(٨). وخفّت حدة التوترات بين الحزبين بصفة مؤقتة، نتيجة اتفاق أبرم بينهما في صيف ٢٠٠٧ بدعم فرنسي قوي (انظر الفقرة ٢٠ أدناه)، ثم عادت الخلافات بينهما للظهور مرة أخرى بحلول خريف العام نفسه. وفي غضون ذلك، عمدت جبهة الكانك، التي عانت التوترات لسنوات عديدة، إلى تعزيز التعاون بين أعضائها، وكأنا تحاول استغلال الاضطراب غير المسبوق الذي ساد صفوف الأحزاب المناهضة للاستقلال. وتبدت إعادة توحيد صفوف الجبهة هذه للعيان أيضا، حينما عقدت الجبهة أول اجتماع قمة لها خلال أربع سنوات، في نوميا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^(٩). إلا أن ظهور حزب العمل الجديد أظهر وجود اختلافات وسط دعاة الاستقلال أيضا.

١٠ - وفيما يتعلق بمؤسسات الدولة الفرنسية، شاركت كاليدونيا الجديدة في انتخابات الرئاسة الفرنسية، التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٧، وفاز فيها مرشح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، نيكولاس ساركوزي، الذي حصل على نسبة ٦٣ في المائة من أصوات ناخبي كاليدونيا الجديدة. وفي الوقت نفسه، واصل النائب عن حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية، سيمون لوكوت، تمثيل كاليدونيا الجديدة في مجلس الشيوخ، بعد إعادة انتخابه لذلك المنصب، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لمدة تسع سنوات إضافية.

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شاركت كاليدونيا الجديدة في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث صوت ناخبوها لشغل مقعدين خصصا للإقليم في مجلس النواب الفرنسي، بواقع مقعد لكل دائرة من دائرتي الشمال والجنوب. وكان ناخبو كاليدونيا الجديدة قد صوتوا في الانتخابات السابقة، التي جرت في عام ٢٠٠٢، لصالح إعادة انتخاب عضوين من حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد للاندماج، هما السيد لوفلير، الذي كان قد شغل المقعد في باريس منذ عام ١٩٧٨ (ترك الحزب في

(٧) Les Nouvelles Calédoniennes, www.Inc.nc, 30 October 2006

(٨) Radio New Zealand (May & June 2007)

(٩) وفرت المعلومات الدولة القائمة بالإدارة، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وقت لاحق)، والسيد بيير فروجييه، الذي تولى زعامة حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، منذ ذهاب السيد لوفلير^(١٠). ولم تسفر جولة الاقتراع الأولى، التي جرت في ١٠ حزيران/يونيه، عن فوز أي من المرشحين بالحد الأدنى من الأصوات المطلوبة للفوز، فنظمت جولة إضافية بعد أسبوع واحد، في ١٧ حزيران/يونيه.

١٢ - وتمخضت جولة التصويت الأولى عن تأهل مرشحي كل من الأحزاب المؤيدة والمناهضة للاستقلال لخوض جولة ثانية في الدائرتين الشمالية والجنوبية معا، حيث تغلب مرشحو كل من حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية وجبهة الكاناك في الحالتين معا، ليتأهلوا للتقدم لجولة الاقتراع الحاسمة. وقد عزيت تلك النتيجة في معظمها إلى تضعضع المعسكر المناهض للاستقلال وتعدد المرشحين. وتقدم كل من حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية وحزب المستقبل المشترك بمرشح في دائرة الشمال، هارولد مارتين عن الأول، وبيير فروجييه (شاغل مقعد الجمعية الفرنسية) عن الثاني. وتقدمت الجبهة الوطنية أيضا بمرشح (بيانكا هينن). وفي الوقت نفسه، تقدمت جبهة الكاناك على الجانب المؤيد للاستقلال، بمرشح واحد تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء (شارل بيدجو). وتقدم تنظيم الكاناك "الاتحاد من أجل الكاناك والعمال المستغلين" أيضا بمرشح (فرانسوا أبوك). وفيما يختص بدائرة الجنوب، تقدم حزبا التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية والمستقبل المشترك ثانية بمرشح عن كل حزب منهما (فيليب غوميس وغايل يانو، على التوالي). وقام جاك لوفلير بمحاولة للحصول مجددا على عضوية الجمعية كمرشح لحزبه التحالف من أجل كاليدونيا، وتقدم مرشح من المنسلخين عن حزب المستقبل المشترك كمرشح مستقل (ديدييه ليرو). وخاض الانتخابات في الدائرة مرشحان إضافيان - غي جورج عن الجبهة الوطنية، وبيير ماريسكا كمستقل. وتوحدت صفوف جبهة الكاناك مرة أخرى خلف مرشح واحد، هو شارل واشيتاين، بينما ترشح مؤسس تنظيم الكاناك ورئيسه السابق، لويس كورتا أورييجي، باسم التنظيم^(١١).

١٣ - وفاز مرشح حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية في جولة التصويت الثانية، التي جرت في ١٧ حزيران/يونيه وتنافس فيها مرشحا الحزب مع مرشحين عن جبهة الكاناك، ليفوز السيد فروجييه بعضوية الجمعية الوطنية الفرنسية، بجانب السيد يانو. إلا أن أداء الجبهة اعتبر متميزا، على ضوء التوترات السابقة في صفوف حركة دعاة الاستقلال^(١٢).

(١٠) Oceania Flash, 17 June 2002.

(١١) Pacific Report, Oceania Flash, 11 June 2007.

(١٢) Radio New Zealand, 15 June 2007.

١٤ - ويحكم كاليدونيا الجديدة مجلس شيوخ إقليمي مكون من ٥٤ عضواً، وهيئة تشريعية تتكون من أعضاء جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ عضواً من مقاطعة الشمال، و ٣٢ عضواً من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من مقاطعة جزر لويالتي)، ينتخبون لمدة خمس سنوات. وينتخب في كل مقاطعة أحد أعضاء حزب الأغلبية ليشغل منصب رئيس الجمعية ومنصب رئيس الجهاز التنفيذي فيها، في ذات الوقت. وقد وردت تفاصيل إضافية بشأن تشكيل الحكومة في ورقة عمل عام ٢٠٠٥ (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/13، الفقرات ١١-١٦ والفقرتان ٢٥ و ٢٦).

١٥ - وأقيمت الانتخابات لعضوية جمعيات المقاطعات الثلاث، التي تتحدد بموجبها أيضاً عضوية مجلس النواب، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، لتنتهي هيمنة حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية المناهض للاستقلال على حكومة كاليدونيا، التي استمرت ٢٥ عاماً، وتعلن مقدم حزب المستقبل المشترك. ويضم التشكيل الحالي لمجلس النواب حزبي المستقبل المشترك والتجمع المعارض ولكل منهما ١٦ مقعداً، والجهة الوطنية ولها ٤ مقاعد، والأحزاب الداعية للاستقلال ولها ١٨ مقعداً. وأدرجت تفاصيل نتائج انتخابات عام ٢٠٠٤ في أوراق عمل سابقة (انظر الوثائق A/AC.109/2005/13، و A/AC.109/2006/14، و A/AC.109/2007/9).

١٦ - وتماشياً مع الالتزام بجدول الانتخابات الزمني ذي الخمس سنوات، يعتمزم إجراء الانتخابات القادمة لمجلس النواب وجمعيات المحافظات في عام ٢٠٠٩. غير أن السيدة ماري - نويل تيميرو، عضو حزب المستقبل المشترك ورئيسة الإقليم منذ عام ٢٠٠٤، قدمت استقالتها في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، في أعقاب انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية والانتكاسة التي مني بها حزب المستقبل المشترك الحاكم، مما تسبب في سقوط اللجنة التنفيذية ذات الأحد عشر عضواً لحكومة الإقليم (المجلس الوزاري) بأكملها، وأدى إلى إجراء انتخابات جديدة^(٩).

١٧ - وأُتيحت لمجلس النواب، بمقتضى قانون كاليدونيا الجديدة الأساسي لعام ١٩٩٩^(١٣)، مهلة مدتها ١٤ يوماً لإجراء انتخابات واختيار حكومة جديدة، في عملية ذات مرحلتين: أولاً هي التصويت على عدد الوزراء في الحكومة، والثانية هي تعيين شاغلي المناصب الوزارية. وتعيّن أيضاً أن يعكس تشكيل الحكومة تركيبة مجلس النواب ذي الـ ٥٤ مقعداً.

(١٣) ينص الدستور الفرنسي على أن القوانين الأساسية قوانين خاصة ذات بعد دستوري وفق هيكل الدستور الفرنسي، وأن لها قوة الدستور (Wikipedia, http://en.wikipedia.org/wiki/Organic_law).

١٨ - وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، انتخب مجلس نواب كاليدونيا الجديدة حكومة جديدة مكونة من ١١ عضواً، في عملية اقتراع تمخضت عن انتخاب ثمانية أعضاء من الأحزاب المناهضة للاستقلال وثلاثة أعضاء من الأحزاب المؤيدة للاستقلال. وتيسر الحصول على هذه النتيجة من خلال الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما بين الأحزاب الرئيسية المناهضة للاستقلال في كاليدونيا الجديدة، في الأسبوع الذي سبق عملية الاقتراع، للعمل سوياً على اقتسام السلطة (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). بيد أن جبهة الكاناك استقالت من الحكومة بعد عدة ساعات من تكوينها، احتجاجاً على ما اعتبرته خطأ وقع في عملية الاقتراع التي أجراها مجلس النواب، مما أدى إلى عدم دقة انعكاس وزنها النسبي في تكوين المجلس المكون من ٥٤ مقعداً على النحو المطلوب، وتسبب في أن تخسر مقعداً في الحكومة^(١٤). وأدت هذه الاستقالات بدورها إلى انهيار الحكومة بشكل فوري (برغم استمرارها في تصريف شؤون الحكم بشكل مؤقت)، ريثما يمنح مجلس النواب مجدداً مهلة مدتها ١٤ يوماً يتعين عليه أن ينتخب خلالها حكومة جديدة. وفي غضون ذلك، أدى زعيم حزب المستقبل المشترك، هارولد مارتن، القسم كرئيس للحكومة المؤقتة.

١٩ - وفي ٢١ آب/أغسطس، انتخب مجلس النواب حكومة جديدة مكونة من ١١ عضواً، ضمت في تشكيلها عندئذ سبعة أعضاء من مناهضي الاستقلال وأربعة من دعائه، مستخدماً في ذلك أساليب تقنية محسنة لإجراء الاقتراع. واحتفظ هارولد مارتن بمنصب الرئيس. وتيسرت عملية التصويت لأعضاء الحكومة المناوئين للاستقلال وتوزيع الحقائق عليهم بقدر كبير من خلال جملة أمور منها الاتفاق الاستراتيجي الذي تم التوصل إليه فيما بينهم، في الأسبوع الذي سبق عملية اقتسام السلطة، حسبما هو موضح أدناه.

٢٠ - ويتمثل أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها الاستقرار السياسي في كاليدونيا الجديدة في مبدأ "الحكم التضامني" التوجيهي المنصوص عليه في اتفاق نومييا، الذي يغطي مجالات من قبيل شؤون الحكم، واقتسام السلطة، وصنع القرار على أساس التوافق في الآراء. ونظراً إلى انعدام الوئام وسط القوى المناهضة للاستقلال في كاليدونيا الجديدة، شُرع في تموز/يوليه ٢٠٠٧، في إجراء محادثات توفيقية بقيادة الزعيمين الحزبيين بيير فورجيه (التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية) وهارولد مارتن (المستقبل المشترك)، بتشجيع قوي من الحكومة الفرنسية. وفي ٢٩ تموز/يوليه، تكللت هذه الجهود بالتوقيع على "ميثاق الأغلبية"، فيما بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة المناهضة للاستقلال - حزب التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، وحزب المستقبل المشترك، وحزب جاك لافليير المسمى التجمع من

(١٤) Radio new Zealand, 6 and 7 August 2007.

أجل كاليديونيا. ويهدف الميثاق الذي أقيم على أسس قوية مستمدة من بنود اتفاق نوميا، إلى تحديد أبعاد علاقة العمل بين الأحزاب، التي لا يقتصر تأثيرها على توزيع الحقائق الوزارية، بل يمتد أيضا إلى الوظائف الحساسة في المؤسسات والشركات العامة. ويؤكد الاتفاق أيضا، بصورة تتسق مع هدف مبدأ الحكم التضامني، ضرورة استمرار الحوار مع الحركة المؤيدة للاستقلال في كاليديونيا الجديدة، المتمثلة بشكل رئيسي في جبهة الكاناك. وكما ذكر في الفقرة ١٨ أعلاه، فقد شكل هذا التحالف الاستراتيجي، خلال فترة قصيرة من قيامه، أداة فعالة في الانتخابات التي أجراها مجلس النواب من أجل تشكيل حكومة جديدة^(١٥).

٢١ - ويمثل الدولة الفرنسية في الإقليم مفوض سام. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أفادت التقارير أن ميشيل ماتيو، الذي كان قد عُين في ذلك المنصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قد قدم استقالته إلى الرئيس ساركوزي، إثر اختلاف في وجهات النظر قيل إنه برز في أثناء الزيارة التي قام بها كريستيان إستروزي، وزير الدولة الفرنسية لشؤون أقاليم ما وراء البحار، بشأن كيفية التعامل مع تجمع نقابي والتصدي لحالة عدم الاستقرار الاجتماعي في كاليديونيا الجديدة على وجه العموم^(١٦). وقد عين مفوض سام جديد هو إيف داسونفيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٢ - وقد أثارت زيارة السيد إستروزي إلى كاليديونيا الجديدة قدرا من الجدل. فقبل تلك الزيارة، أعلنت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (FLNKS) عزمها على عدم الالتقاء به، مشيرة إلى القلق الذي يساورها بشأن "ميثاق الأغلبية" المعقود بين الأحزاب الرئيسية المناهضة للاستقلال، الذي تم التوصل إليه بدعم قوي من الحكومة الفرنسية. وقد فسرت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني عقد هذا الميثاق على أنه محاولة لإضعاف السلطة المؤسسية للتحالف المؤيد للاستقلال. وانتقدت الجبهة لاحقا البيانات التي أدلى بها السيد إستروزي في الإقليم، معربة عن رأي مفاده أن هذه البيانات تتناقض مع اتفاق نوميا، وتبدو كأنها بيانات لناشط في حزب اتحاد الحركة الشعبية (UMP) لا لممثل عن الحكومة. وأعرب فيليب غوميز، أحد قادة حزب المستقبل المشترك (AE)، أيضا عن عدم موافقته على مواقف السيد إستروزي، وشجع حزبه على إعادة النظر في الاتفاق القائم مع التجمع من أجل كاليديونيا داخل الجمهورية - اتحاد الحركة الشعبية، وتعزيز استراتيجية الحوار السياسي التي يتبعها. وفي الوقت نفسه، حث الاتحاد الكاليدوني المؤيد للاستقلال فرنسا على أن تظل على

(١٥) Pacific Islands Report, Oceania Flash، ٢٤ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(١٦) Radio New Zealand، ١٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

الحياة، وأن لا تدعم الأحزاب الموالية^(١٧). وقد صرح السيد إستروزي، تعقيا على ردود الفعل على زيارته، بأنه قد أسى فهم ملاحظاته، وأكد مجددا احترامه لاتفاق نومييا، وأعاد التأكيد على دور فرنسا المحايد. ومنذ ذلك الحين عزز السيد داسونفيل هذا النهج في العديد من بياناته العامة، مؤكدا مجددا دعم فرنسا لتنفيذ اتفاق نومييا^(١٨).

٢٣ - وردا على سؤال وجه إلى رئيس الوزراء فرانسوا فييون في الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في أعقاب زيارة السيد إستروزي إلى كاليدونيا الجديدة، أعلن رئيس الوزراء أنه سيدعو شخصا إلى عقد اجتماع للموقعين على اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ في قصر ماتينيون، وهو مكان الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء في باريس، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق.

٢٤ - وعقد الاجتماع في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وضم ممثلين عن الحكومة الفرنسية، والتجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية - اتحاد الحركة الشعبية، وحزب المستقبل المشترك، والتجمع من أجل كاليدونيا، وجبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني. وجاء في بيان أصدره رئيس الوزراء إثر المحادثات أن العودة إلى الحوار ستتيح بذل جهود مشتركة لتنمية اقتصاد كاليدونيا الجديدة، ونقل السلطات وفقا لشروط اتفاق نومييا. وأشار البيان إلى أنه من المزمع نقل فئة أخرى من السلطات في عام ٢٠٠٩. وأعلن رئيس الوزراء فييون أيضا عن إنشاء فرقة عمل لمساعدة الأفرقة العاملة المعنية بكاليدونيا الجديدة على الإعداد لنقل تلك الفئة، باعتبار أن نقلها يندرج في إطار المرحلة الثانية من التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأطراف المعنية في اجتماع للمجموعة عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٦ - أنشئت فرقة العمل هذه في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي إطار المرحلة الأولى من هذا الاتفاق، تم إنشاء ١٣ فريقا عاملا في عام ٢٠٠٧، يكلف كل واحد منها بوحدة من السلطات المراد نقلها، وذلك تحت رعاية المفوض السامي^(٩).

٢٥ - وقد اتخذت بعض الخطوات للوفاء بالمتطلب الوارد في اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ بشأن الموافقة على رموز الهوية التي يمكن لكاليدونيا الجديدة ككل أن تتحد حولها. وقد أُجريت مسابقة عامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لكتابة النشيد الوطني، وتصميم الشعار وأوراق النقد. وفي الوقت نفسه، ستتخذ لجنة توجيهية معنية برموز الهوية قرارا بشأن الاسم والعلم الجديدين^(١٩).

(١٧) *Les Nouvelles Caledoniennes*، ١٠ و ١٦ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(١٨) *Radio New Zealand*، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(١٩) *Pacific Islands Report, Oceania Flash*، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

باء - العلاقات الخارجية

٢٦ - يحكم القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي قد ترغب كاليديونيا الجديدة أن تُقيم في نطاقه علاقاتها الخارجية (ترد التفاصيل في الفقرة ٩ من الوثيقة A/AC.109/2005/13). وبهذا الصدد، اتفق المشاركون في اجتماع الأطراف الموقعة على اتفاق نومييا الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على أهمية تنمية العلاقات التجارية وغيرها من العلاقات مع الطرفين الكبيرين الفاعلين في منطقة المحيط الهادئ (أستراليا ونيوزيلندا)، ومع الدول الجزرية الأخرى، والتأسيس على الصلات القائمة مع المنظمات الإقليمية. ومن الشواغل الأخرى التي أعرب عنها الحاجة إلى إقامة صلات أفضل داخل الاتحاد الأوروبي نظرا لأهميته السياسية والتجارية والمالية. ومنذ التوقيع على اتفاق نومييا في عام ١٩٩٨، عملت كاليديونيا الجديدة تدريجيا على توسيع نطاق صلاتها الدولية والإقليمية.

٢٧ - وواصلت كاليديونيا الجديدة تعزيز صلاتها مع الاتحاد الأوروبي، الذي حصلت لديه على مركز الإقليم المنتسب. وشاركت كاليديونيا الجديدة في منتدى الاتحاد الأوروبي وبلدان وأقاليم ما وراء البحار الذي عقد في بروكسل يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ونوقشت مواضيع رئيسية شملت العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان وأقاليم ما وراء البحار، وحالة تنفيذ أحكام صندوق التنمية الأوروبي التاسع فيما يخص بلدان وأقاليم ما وراء البحار، والتعاون الاقتصادي والتجاري، والبيئة، وتغير المناخ والخدمات المالية^(٢٠).

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت كاليديونيا الجديدة عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، بعد أن كانت عضوا مراقبا فيه منذ عام ١٩٩٩. وأدلى رئيس كاليديونيا الجديدة، هارولد مارتين، ببيان أمام مؤتمر القمة الثامن والثلاثين للمنتدى المعقود في تونغافا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أكد فيه مجددا التزام الإقليم بخطة المنتدى الخاصة بمنطقة المحيط الهادئ؛ وتركز هذه الخطة على أولويات النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحوكمة الرشيدة، وهيئة الظروف التي تفضي إلى الاستقرار المؤسسي باعتباره عاملا يضمن السلام والاستقرار في منطقة المحيط الهادئ. كما شجع المنتدى على مواصلة جهوده من أجل تطوير الهيكل المؤسسي لمنطقة المحيط الهادئ. وقد وجهت دعوة خاصة لأول مرة إلى فرنسا لحضور هذا اللقاء في إطار الحوار اللاحق للمنتدى؛ وترأس الوزير إستروزي الوفد الفرنسي^(٩).

(٢٠) انظر تقرير المفوضية الأوروبية عن المنتدى السادس للاتحاد الأوروبي وبلدان وأقاليم ما وراء البحار، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، <http://ec.europa.eu>.

٢٩ - وكاليدونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة المحيط الهادئ، وهي أقدم منظمة إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ويوجد مقر أمانتها في نوميا. وتنفذ الأمانة برامج تعود بالنفع على أعضاء المنظمة الاثنى عشر من بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ، وذلك بهدف مساعدتها على اتخاذ وتنفيذ قرارات مستنيرة بشأن مستقبلها. وتنفذ جماعة المحيط الهادئ في كاليدونيا الجديدة برامج في كل من مجالات النشاط البري والبحري والاجتماعي.

٣٠ - ومن بين الترتيبات الإقليمية الأخرى لمنطقة المحيط الهادئ التي تشارك فيها كاليدونيا الجديدة البرنامج البيئي الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ، والبرنامج الإنمائي لجزر المحيط الهادئ، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ.

٣١ - وطورت كاليدونيا الجديدة أيضا علاقاتها الثنائية في المنطقة. فقد وقعت مثلا اتفاق تعاون مع فانواتو في عام ٢٠٠٦. وتعتبر كاليدونيا الجديدة في منطقة المحيط الهادئ خامس أكبر سوق تصديرية بالنسبة لأستراليا وثالث أكبر سوق تصديرية بالنسبة لنيوزيلندا، كما أنهما لا تزال تعمل بنشاط على استدامة علاقاتها بهذين البلدين في المجال التجاري وغيره^(٢١).

ثالثا - الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣٢ - تُعدّ كاليدونيا الجديدة، بإمكاناتها الاقتصادية الهائلة، أحد أغنى البلدان في منطقة المحيط الهادئ، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٢ ٧٣٧ يورو في عام ٢٠٠٦^(٢٢). وترتبط التنمية الاقتصادية للإقليم، باعتباره من أكبر مصدري النيكل في العالم، ارتباطا وثيقا بالتطورات التي تشهدها سوق النيكل العالمية المزدهرة. فمع الارتفاع المستمر في أسعار النيكل والاستثمارات العديدة الكبيرة الحجم الجارية في ميدان التعدين، شهد الاقتصاد نموا بنسبة ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦^(٢٣).

٣٣ - إلا أن الإقليم يعاني أيضا من اختلال بنيوي مزمن بين مقاطعة الجنوب المهيمنة اقتصاديا ومقاطعة الشمال وجزر لويالي التي تقل عنها كثيرا من حيث النمو. لذلك انصبت جهود كثيرة بذلتها حكومة فرنسا ومؤسسات كاليدونيا الجديدة في العقد الماضي، في سياق

(٢١) الموقع الشبكي الرسمي لحكومة أستراليا http://www.dfat.gov.au/geo/new_caledonia/new_caledonia_brief.html؛ والموقع الشبكي الرسمي لحكومة نيوزيلندا <http://www.mfat.govt.nz/countires/pacific/new-caledonia.php#bilateral>.

(٢٢) Economist Intelligence Unit, Country Report (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

(٢٣) انظر الموقع الشبكي www.isee.nc، الذي تم الاطلاع عليه في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

اتفاق ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر الفقرات ٩ إلى ١٤ من الوثيقة A/AC.109/1000) واتفاق نوميا لعام ١٩٩٨، على إصلاح الخلل القائم، أي تحقيق التوازن بين المقاطعات الثلاث من حيث البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل. وبناء عليه، تخصص نسبة قدرها ٧٠ في المائة من المساعدة التي تقدمها الدولة إلى الإقليم لتخصيصها لمقاطعة الشمال والجزر لويالتي، بينما تخصص النسبة الباقية البالغة ٣٠ في المائة لمقاطعة الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الدولة الفرنسية معاهدات إنمائية متعددة السنوات مع وحدات الحكم المحلي (البلديات) في الإقليم. وتم في عام ٢٠٠٧ تنفيذ العقود الممنوحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، التي انصب التركيز فيها على الإسكان والصحة العامة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، دخلت المجموعة الثانية من العقود التنموية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ حيز النفاذ. ويمثل التمويل الذي التزمت بتقديمه الدولة القائمة بالإدارة، المقدّر بمبلغ ٣٩٣,٤ مليون يورو، نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من مجموع النفقات المتوقعة للإقليم، المقدّر بمبلغ ٧٧٧,٧ مليون يورو^(٩).

٣٤ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، واصلت الدولة الفرنسية أيضا تقديم حوافر ضريبية لتشجيع الاستثمار في أقاليمها فيما وراء البحار، فضلا عن اتخاذ ترتيبات ضريبية محددة من أجل تعزيز قطاعي الميثاليرجيا والتعدين وقطاعات النشاط الفندقي والإسكان والنقل في كاليدونيا الجديدة، وكذلك الامتيازات الممنوحة فيما يتعلق بأنشطة الخدمات العامة^(٩).

٣٥ - وتظل كاليدونيا الجديدة معتمدة اعتمادا شديدا على التحويلات المالية المباشرة من فرنسا، التي تعادل قرابة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُنفق نحو ٨٠ في المائة من هذا المبلغ على الصحة والتعليم ودفع أجور موظفي الخدمات العامة، وتستخدم النسبة المتبقية من المبلغ في تمويل الخطط الإنمائية، وبخاصة في مقاطعتي الشمال والجزر. وقد زادت التحويلات المالية التي تقدمها الدولة القائمة بالإدارة إلى الإقليم فبلغت ما إجماليه ٢١٤,٥ مليون يورو في عام ٢٠٠٧ مقابل ٢٠٥,٧ ملايين يورو في عام ٢٠٠٦^(٩). إلا أن الرئيس ساركوزي أعلن، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بعد فترة وجيزة من انتخابه، عزمه على الخروج عن الترتيبات القائمة حاليا في فرنسا فيما يتعلق بالدعم المالي لمقاطعاتها وأقاليمها فيما وراء البحار، مشيرا إلى أن هذه الترتيبات لا تعد أفضل نهج لتناول التحديات في مجال التنمية^(٢٤). وعليه، يهدف ما أطلق عليه اسم "القانون - البرنامج"، الذي بدأته الدولة القائمة بالإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، إلى تقييم، وربما تحسين، فعالية التحويلات

(٢٤) Oceania Flash، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، <http://newspad-pacific.info>.

المالية وسائر التدابير التي تتخذها الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بمقاطعتها وأقاليمها فيما وراء البحار^(٢٥).

٣٦ - وأقرّ مجلس نواب الإقليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ميزانية إجمالية لعام ٢٠٠٨ سجلت رقما قياسيا بلغ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعللت حكومة الإقليم الزيادة في الميزانية بازدياد العائدات نتيجة لازدهار الاقتصاد، وصناعة النيكل الآخذة في التوسع، والاستثمارات الدولية في الإقليم. وكرست أوجه الإنفاق الرئيسية على نحو يكفل توزيع الثروات على الصعيد الإقليمي ولخدمة القضايا التعليمية^(٢٦). وأكد رئيس الإقليم مارتن في بيان له عن السياسة العامة أن الوضع الاقتصادي المؤاتي السائد في كاليدونيا الجديدة يعتبر "الوقت الملائم" للتركيز على التصدي لأوجه عدم المساواة على الصعيد الإقليمي^(٢٧).

٣٧ - وفي الوقت ذاته، وكما ذكر في الفقرة ٢٧ أعلاه، قد يحل اليورو محل عملة كاليدونيا الجديدة، وهي فرنك منطقة المحيط الهادئ، إذا وافقت على ذلك جميع الأقاليم الفرنسية الثلاثة الموجودة في منطقة المحيط الهادئ. وقد حثت الدولة القائمة بالإدارة كاليدونيا الجديدة، باعتبارها أحد أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا، على اعتماد اليورو، وأنشأت لجنة للتخصيص والتشاور مع الأطراف الفاعلة في الأقاليم. وتؤيد اعتماد اليورو الأحزاب المناهضة للاستقلال في كاليدونيا الجديدة وقطاع الأعمال في هذا الإقليم. ومن ناحية أخرى، تعارض الأحزاب الداعية إلى الاستقلال هذا التغيير مؤكدة أن من المقرر، وفقا لأحكام اتفاق نومييا، أن تعالج مسائل العملة محليا، وأن التحول إلى اليورو لن يفيد سوى في توطيد ارتباط كاليدونيا الجديدة بفرنسا^(٢٨).

٣٨ - وبالنظر إلى اعتماد كاليدونيا الجديدة على استيراد العديد من المنتجات، فإن تكلفة المعيشة في الإقليم تعتبر مرآة لازدياد أسعار السوق العالمية، وعليه، تبقى هذه المسألة مصدرا للقلق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أقرّ مجلس نواب الإقليم إعفاءات ضريبية كبيرة لمجموعة من ١٤ مادة غذائية أساسية، لا سيما السكر ودقيق القمح^(٢٩). واعتمدت حكومة

(٢٥) Les Nouvelles Caledoniennes، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، www.lnc.nc.

(٢٦) Pacific Magazine، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، www.pacificmagazine.net.

(٢٧) هارولد مارتن، رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة، بيان عن السياسة العامة، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.gouv.nc.

(٢٨) Les Nouvelles Caledoniennes، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc Economist Intelligence، Country Report، Unit (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(٢٩) Pacific Magazine، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، www.pacificmagazine.net.

الإقليم أيضا إعانات لتثبيت سعر الخبز، باعتبار ذلك تدييرا مضادا للتسارع المطرد في ارتفاع أسعار القمح^(٣٠). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلن الرئيس مارتن عن اعتماد تدابير إضافية تهدف إلى تخفيض تكلفة المعيشة، ومنها مثلا تدابير لفرض رقابة أشد على أسعار السلع الأساسية. وقد تبين من دراسة استقصائية أجريت مؤخرا أن إيجارات المساكن شهدت زيادة بنسبة تصل إلى ٤٥ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، بل بلغت في بعض الحالات مستويات الإيجارات السائدة في بعض أحياء مدينة باريس^(٣١). وكشفت دراسة استقصائية أخرى أجرتها الرابطة الاتحادية الفرنسية للمستهلكين (UFC-Que Choisir) أن متوسط تكلفة المعيشة في الإقليم أعلى بنسبة ٧٢ في المائة من تكلفة المعيشة في المدن الكبيرة في فرنسا^(٣٢).

باء - العمالة

٣٩ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، شهد عدد العاطلين عن العمل انخفاضا كبيرا في السنوات الأربع المنصرمة فانخفض من ٢٧٥ ١٢ في عام ٢٠٠٣ إلى ٩٢٣ ٧ في عام ٢٠٠٧. وجاء ذلك الانخفاض بشكل جزئي نتيجة ازدياد الطلب على اليد العاملة في الصناعة المعدنية، ولا سيما منجم غورو للنكل الذي بدأ تشغيله حديثا. إلا أن أوجه التفاوت الإقليمي المذكورة أعلاه تبقى ظاهرة في سوق العمل بل وتبرز بشكل أعمق^(٣٣). وكما ذكر قبل ذلك (A/AC.109/2007/9)، تبقى نسبة البطالة مرتفعة على وجه الخصوص بين الكاناك، الذين ينادون بصورة متكررة إلى سن قانون لتصحيح الوضع وإعطاء الأفضلية للعمال المحليين.

٤٠ - وتكثر المنازعات العمالية تقليديا في كاليدونيا الجديدة، مما يؤدي إلى ضياع ساعات عديدة من الإنتاجية بسبب الإضرابات وإغلاق أماكن العمل. وفي السنوات الأخيرة ازداد على نحو كبير عدد النزاعات الاجتماعية وما تفضي إليه من ضياع ساعات العمل^(٣٤). فقد أفضى النزاع بين اتحاد الكاناك والعمال المستغلين (USTKE) وبين شركة النقل العام

(٣٠) Radio New Zealand International، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، www.rnzi.com.

(٣١) Les Nouvelles Calédoniennes، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc.

(٣٢) Pacific Magazine، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.pacificmagazine.net.

(٣٣) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ Les Nouvelles Calédoniennes، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، www.info.lnc.nc.

(٣٤) انظر موقع معهد الإحصاءات ISEE، Syndicats-Conflicts sociaux، الذي تم الاطلاع عليه في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، www.isee.nc.

كارسود (Carsud) إلى تصادمات عنيفة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حيث تعين على الشرطة أن تفرق صفوف المتظاهرين. وتعرض عدة أشخاص للأذى وتم اعتقال ٤٥ من النقابيين. وقد اشتعل النزاع بسبب فصل موظف في شركة كارسود بدعوى ارتكاب سرقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وتسعى النقابة منذ ذلك الحين إلى إعادته إلى وظيفته. وفي وقت إعداد ورقة العمل هذه، كان النزاع لا يزال قائماً، ولم تستأنف المفاوضات وكان هناك ١٤ شخصاً من النقابيين لا يزالون معتقلين^(٣٥).

٤١ - وفي خريف عام ٢٠٠٧، شهد الإقليم إضراباً آخر في مصنع الأسمنت الوحيد، تسبب في شل حركة قطاع البناء الآخذ في الازدهار لمدة ستة أسابيع. ونظرت حكومة الإقليم في اللجوء إلى استيراد الأسمنت للتخفيف من وقع هذا الإضراب على صناعة البناء والعاملين فيها^(٣٦).

جيم - الموارد المعدنية

٤٢ - تهيمن صناعة النيكل على اقتصاد كاليدونيا الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن الإقليم، الذي يعدّ ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم، بعد روسيا وكندا، يملك ٢٥ في المائة على الأقل من الاحتياطي العالمي من النيكل^(٣٧)، وإلى أنه مصدر ٦ في المائة من الناتج العالمي منه، ويشغل نحو ٣ ٥٠٠ شخص في شركات تعدين ذات أحجام مختلفة. وبالرغم من أن هذا القطاع الشديد الحيوية يحقق نحو ٩٠ في المائة من صادرات كاليدونيا الجديدة ويولّد العديد من الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، فإنه قطاع هش لأنه يعتمد كل الاعتماد تقريباً على الطلب الدولي وعلى أسعار النيكل. ولهذا السبب، يظل التركيز منصباً على إيجاد إنتاج معدني محلي كفيل بتوفير مزيد من الثروة بدلا من التركيز على صادرات المعادن^(٣٨). وفي عام ٢٠٠٧ كانت أسعار السوق العالمية للنيكل متقلبة بشكل خاص، إذ بلغ سعر الطن الواحد منه ٣٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير وزاد عن ٥١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في أيار/مايو، ثم انخفض إلى ٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بعد أقل من شهرين^(٣٨). وفي أوائل عام ٢٠٠٧،

(٣٥) Pacific Magazine، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ www.pacificmagazine.net؛ Les Nouvelles Caledoniennes، ١٦ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨ www.lnc.nc.

(٣٦) Les Nouvelles Caledoniennes، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ www.lnc.nc؛ Radio New Zealand International، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر www.rnzi.com.

(٣٧) Economist Intelligence Unit (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(٣٨) Les Nouvelles Caledoniennes، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ www.lnc.nc.

أعلنت حكومة الإقليم أنها ستعمل على وضع تشريعات جديدة في مجال التعدين ترمي إلى تعزيز نهج أكثر اتساقاً فيما يتعلق بصناعة التعدين في هذه الجزر، مع التركيز على تجهيز الموارد محلياً^(٣٩).

٤٣ - ويجري حالياً في الإقليم تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية متعلقة بتعدين النيكل، هي مشروع شركة النيكل (Société le Nickel) ومشروع شركة ستراتا (Xstrata) ومشروع شركة كومبانيا فالي دي ريو دوسي (Companhia Vale de Rio Doce) (انظر A/AC.109/2000/4، و A/AC.109/2001/14، و A/AC.109/2002/13). وفي حين يؤمل أن تؤدي هذه المشاريع إلى نمو اقتصادي ملحوظ، فإنها تظل مثيرة للجدل لأسباب بيئية ومالية. ويبقى السكان الكانك على اعتقادهم بأن حقوق استخراج المعادن تباع بأسعار زهيدة، وأن هذا النشاط لا يعود بمنافع اقتصادية على مناطق الإقليم التي تعاني من الفقر الشديد، وأن الأنشطة المتعلقة بتنمية هذه الصناعة ستضر بالبيئة المحلية. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، أعلنت حكومة الإقليم عن عزمها على استخدام معايير بيئية أكثر تشدداً في التشريعات الجديدة الخاصة بالتعدين^(٣٩). وبصفة خاصة ثمة حوار مستمر منذ عدة سنوات، واعتراضات هامة، بشأن الأثر الذي ستخلفه مشاريع النيكل الجديدة على البيئة البحرية البكر في كاليدونيا الجديدة وعلى منظومة الشعاب المرجانية فيها. وتمتد هذه الشعاب لمسافة قدرها ٦٠٠ ١ كيلومتر وتغطي مساحة تصل إلى نحو ٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع. ويرى العلماء أنها تنطوي على إمكانات هائلة في مجال البحوث وأنها أيضاً منطقة جذب كبير للسياح. وقد قدمت الحكومة الفرنسية في عام ٢٠٠٧ طلباً إلى اليونسكو بشأن إدراج البحيرات والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية لكاليدونيا الجديدة في قائمة التراث العالمي^(٤٠).

٤٤ - وتقوم بالمشروع الأول من هذه المشاريع الثلاثة شركة النيكل (شركة كاليدونيا الجديدة التابعة لشركة إراميه (Eramet) التي تملكها شركة فرنسية حكومية)، حيث تطور أفران الصهر في دونيامبو (Doniambo) لرفع الإنتاج من ٦٠ ٠٠٠ طن إلى ٧٥ ٠٠٠ طن في السنة. وقد بدأت عملية التجديد في عام ٢٠٠٦ لكنها تعرضت للتأخير مراراً، لأسباب منها عمليات الإضراب والحصار المتعددة^(٤١). ومن المتوقع أن تصبح المرافق المحددة قابلة للتشغيل في أواخر عام ٢٠٠٨^(٩).

(٣٩) Dow Jones Newswire، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ www.djnewswire.com.

(٤٠) Pacific Magazine، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ www.pacificmagazine.com.

(٤١) Pacific Magazine، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ www.pacificmagazine.net.

٤٥ - المشروع الثاني الجاري حاليا هو مشروع تعدين مشترك بين شركة جنوب المحيط الهادئ التي يسيطر عليها الكاناك، والشركة الكندية فالكونبريدج المحدودة (Falconbridge Limited). وكان مستقبل هذا المشروع موضع تساؤل عندما اشترت شركة فالكونبريدج شركة التعدين السويسرية ستراتا (Xstrata) في عام ٢٠٠٦. لكن شركة ستراتا أكدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ التزامها بمواصلة المشروع الذي تبلغ ميزانيته ٣,٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٤٢)، والذي يشمل إنشاء فرن صهر في مقاطعة الشمال لتجهيز النيكل المستخرج من جبال كونيامبو. ومن المقدّر أن ينتج هذا الفرن نحو ٦٠.٠٠٠ طن في السنة وأن يوفر ٨٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٢.٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة. كما أنه يدخل في صميم مشروع كبير لتوليد الثروة وفرص العمل لمقاطعة الشمال المتخلفة اقتصاديا^(٤٣). وليس من المقرر حاليا أن يبدأ إنتاج النيكل فعليا قبل حلول عام ٢٠١١^(٤٤)، إلا أن حكومة مقاطعة الشمال شرعت في عام ٢٠٠٤ في تشييد مبان سكنية وتجارية حول موقع كونيامبو، تحسبا للزيادة المتوقعة في عدد السكان عندما يُفتتح المنجم^(٤٥).

٤٦ - وكانت تدوير المشروع الثالث المتعلق بمنجم النيكل الجديد في غورو بمقاطعة الجنوب الشركة الكندية إنكو (Inco) حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قبل أن تشتري الشركة البرازيلية "كومبانيا فالي دي ريو دوسي" ٧٥ في المائة من أسهمها^(٤٦). وقد تعهدت كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث بشراء حصة نسبتها الإجمالية ١٠ في المائة من منجم غورو للنيكل. وكانت هذه الحصص مملوكة أصلا لدائرة المناجم والبحث الجيولوجي التابعة للحكومة الفرنسية^(٤٧). وقد واجه المشروع عقبات عديدة منذ عام ٢٠٠٦، مثل الإضرابات، والمنازعات القانونية، والاحتجاجات المستمرة من قبل العديد من الجماعات الناشطة (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/9). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، واجه منجم غورو للنيكل نكسة أخرى عندما شرع في إقامة شبكة أنابيب تحت سطح الماء يبلغ طولها ٢١ كيلومترا لنقل نفايات التعدين السائلة في بحيرة كبيرة بقناة هافانا. وسرعان ما تعين إيقاف أعمال البناء بسبب المقاومة الضخمة للسكان، ودعاة حماية البيئة والصيادين المحليين،

(٤٢) Economist Intelligence Unit (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛ *Les Nouvelles Caledoniennes*، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ www.info.lnc.nc.

(٤٣) Economist Intelligence Unit (آذار/مارس ٢٠٠٦).

(٤٤) Radio New Zealand International، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ www.mzi.com.

(٤٥) Economist Intelligence Unit, *Country Report* (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

(٤٦) *Pacific Magazine*، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ www.pacificmagazine.net.

(٤٧) Inco Limited، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، www.inco.com.

مما أدى إلى المزيد من التأخير في إنجاز المشروع^(٤٨). ويتوقع حالياً أن يبدأ الإنتاج في أواخر عام ٢٠٠٨^(٤٩). وفي هذه الأثناء، تضاعفت تكاليف المصنع لتبلغ ٣,٢ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة قياساً إلى مبلغ الاستثمارات المتوقع مبدئياً والمقدر بـ ١,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة^(٥٠). وقد منحت حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة مشروعاً منجم غورو للنكيل وكونيامبو إعفاءات ضريبية تقدر بعدة مئات من ملايين دولارات الولايات المتحدة^(٥١).

دال - السياحة

٤٧ - تشكل السياحة قطاعاً هاماً من القطاعات الاقتصادية للإقليم، إذ تسهم بنحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم وتوفر ما يقرب من ٨ في المائة من فرص العمل. ويأتي معظم الزوار من أستراليا، وفرنسا، ونيوزيلندا، واليابان. وعلى مدى السنوات الماضية، لم يطرأ تغيير على عدد السائحين الذي يصل إلى نحو ١٠٠ ٠٠٠ في السنة. إلا أن عدد سفن الرحلات السياحية الوافدة شهد خلال نفس الفترة تزايداً كبيراً^(٥٢). لكن عدم الاستقرار السياسي والإضرابات العمالية المستمرة والتكاليف المرتفعة للمعيشة والسفر الجوي تمثل تحديات رئيسية بالنسبة لقطاع السياحة في الإقليم. ويتعين على الإقليم أيضاً أن ينافس جزراً أخرى ذات جاذبية في جنوب المحيط الهادئ، مثل فيجي وبولينيزيا الفرنسية وساموا، التي حلت مؤخراً محل كاليدونيا الجديدة كثالث الأماكن السياحية التي يكثر الإقبال عليها في المنطقة^(٥٣).

٤٨ - وكما ذكر سابقاً، وضعت حكومة الإقليم خطة استراتيجية لإنعاش صناعة السياحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ترمي إلى زيادة عدد السياح ليصل إلى ١٨٠ ٠٠٠ سائح خلال العقد ٢٠٠٥ - ٢٠١٥. وتتألف الخطة من ثلاث مراحل تُنفذ تباعاً في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وهي مصممة من أجل تنويع المقاصد السياحية البعيدة عن

(٤٨) Les Nouvelles Calédoniennes، ٢٠ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ www.info.lnc.nc.

(٤٩) المرجع السابق نفسه، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٥٠) Economist Intelligence Unit (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(٥١) Pacific Magazine، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ www.pacificmagazine.net.

(٥٢) انظر الموقع الشبكي لمعهد الإحصاءات ISEE، الذي تم الاطلاع عليه في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ www.isee.nc.

(٥٣) Radio New Zealand، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ www.rnzi.com؛ و Pacific Magazine، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ www.pacificmagazine.net.

العاصمة. وشملت المرحلة الأولى استراتيجية جديدة للتسويق وتقديم إعانات لتمويل إقامة مساكن للإيجار بهدف اجتذاب زبائن مقتدرين. وتشتمل المرحلة الثانية الجارية حالياً على زيادة عدد غرف الفنادق بمقدار ٢٠٠ غرفة، من أجل نشر صورة جديدة للسياحة في البلد. وستتوطد المرحلة النهائية مركز كاليدونيا الجديدة في السوق الدولية للسياحة (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/9).

٤٩ - وقد اتخذت تدابير إضافية لدعم قطاع السياحة في كاليدونيا الجديدة، مثل إلغاء متطلبات تأشيرة الدخول للمواطنين اليابانيين الذين يقيمون في الإقليم لمدة تصل إلى ٩٠ يوماً (انظر الوثيقة A/AC.109/2007/9). كما بدأت حكومة الإقليم سلسلة من الحملات التي تستهدف زواراً من نيوزيلندا وأستراليا^(٥٤). علاوة على ذلك، عُززت الجهود الرامية إلى تنشيط التنسيق بين مقاطعات الإقليم الثلاث والتي كانت تروج من قبل لجذب السياح بشكل منفصل، ومن ثم كانت تتنافس جزئياً فيما بينها. كما أنشئ مكتب جديد للسياحة الوطنية بعد إعادة تشكيلها أو بعد إعادة تنظيمها^(٥٥).

٥٠ - وكما ورد في تقارير سابقة، عزز الإقليم قطاع الرحلات البحرية لديه مما انعكس في زيادة عدد سياح الرحلات البحرية الذين يصلون إليها^(٥٦). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدأت غرفة التجارة في كاليدونيا الجديدة بالاشتراك مع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في تجديد وتحديث مطار تونتوتا الدولي، وستنجز هذه الأعمال بحلول أوائل عام ٢٠١١^(٥٧).

هاء - القطاعات الاقتصادية الأخرى

٥١ - القطاعات الأخرى التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة هي الإدارة العامة، والتجارة، والخدمات، والبناء والأشغال العامة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة.

٥٢ - ومع أن قطاعي الزراعة وصيد الأسماك يمثلان ١,٩ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، فهما يحتلان مكانة مركزية في مجتمع كاليدونيا الجديدة، ويوفران العمل لنحو

(٥٤) Radio New Zealand، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ www.rnzi.com.

(٥٥) Economist Intelligence Unit، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ Pacific Magazine، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ www.tacificmagazine.com.

(٥٦) انظر A/AC.109/2007/91؛ www.isee.nc.

(٥٧) Les Nouvelles Calédoniennes، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ www.info.nc.

٣٠ في المائة من السكان، ويستوعب إلى حد ما النازحين من الأرياف. وتهدف مشاريع التنمية الريفية إلى تعزيز السوق المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد الكبير على السلع الغذائية المستوردة. ومع أن ضيق نطاق الهيكل الزراعي السائد في الإقليم لا يكاد يسمح بأي زيادة في الإنتاج الاقتصادي والزراعي الفعلي، يتجه عدد متزايد من المزارعين إلى السياحة غير الضارة بالبيئة من أجل تحقيق دخل أكبر^(٥٨).

٥٣ - ومع أن قطاع صيد الأسماك يعاني أيضاً من التخلّف، إذ يُمثل الصيد التجاري ثلث مجموع كمية المصيد فقط، فقد احتلت صادرات الجمبري المرتبة الثانية من بين أكبر صادرات كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٦ بعد النيكل ومنتجاته. ورغم الزيادة في إنتاج الجمبري فقد أدى انخفاض أسعاره في السوق إلى تراجع عائدات التصدير في عام ٢٠٠٦. وأحرزت الجهود المبذولة لتنويع السوق التي يُصدر لها الإقليم، والتي كانت تسيطر عليها دائماً الصين واليابان، بعض النجاح كما يتبين من زيادة صادرات الجمبري إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٣٥٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتتلقى صناعة تربية الأحياء المائية، التي تعتمد أساساً على تربية الجمبري، معونات من الحكومة الفرنسية. وفي حين واصلت سلطات مقاطعة الشمال وجزر لويالتي التوسع في أساطيل صيد الأسماك لديها، تزايدت المخاوف من انخفاض أرصدة أنواع معينة من الأسماك في المنطقة من جراء الإفراط في صيد الأسماك وتغير المناخ ودورات درجات الحرارة في المحيط^(٥٩).

٥٤ - وتشكل صناعة البناء حالياً قطاعاً شديداً الحيوية يُمثل ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وكما ذكر من قبل، يقوم سوق العقارات في كاليدونيا الجديدة على وحدات عالية الثمن مقارنة بالوحدات الموجودة في باريس أو ساحل البحر المتوسط. بيد أن الإضرابات التي شهدتها صناعة الأسمنت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وجهت لطمة لقطاع البناء في الإقليم، على الأقل مؤقتاً^(٦٠).

(٥٨) Economist Intelligence Unit، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(٥٩) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ Economist Intelligence Unit، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

(٦٠) معلومات مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ Les Nouvelles Calédoniennes، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. www.info.inc.nc

رابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٥ - في الجلسة السابعة المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/AC.109/2007/SR.7)، اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مشروع قرار قدمته بابوا غينيا الجديدة دعا جميع الأطراف المعنية بمسألة مركز كاليدونيا الجديدة إلى مواصلة العمل لإيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلمياً نحو عملية تقرير للمصير (انظر A/AC.109/2007/L.13). فمن شأن هذا الإطار أن يحافظ على حقوق جميع فئات الشعب، وفقاً لنص وروح اتفاق نوميا، الذي يقوم على مبدأ أن لسكان كاليدونيا الجديدة الحق في اختيار الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٦ - بعد ذلك، اعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/62/SR.6).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ - في جلستها العامة ٧٥ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٦٢/١١٧ بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة.